"المصالح تحكم"... غزة نموذج حي على ازدواجية المعايير الغربية

إعداد
هاجر عادل

المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتنمية

أكتوبر ٢٠٢٣ ECHR

"المصالح تحكم"... غزة نموذج حي على ازدوجية المعايير الغربية

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان وهو تحالف يضم ٥٠٠ من جمعيات ومؤسسات تنموية وحقوقية في ٩ محافظات يستهدف تعزيز وتحسين أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

مقدمة

إن ازدواجية المعايير أو الكيل بمكيالين هي مفهوم سياسي صيغ بهيئته الحديثة عام ١٩١٢، يرمز إلى سياسة الدول والمنظمات المتناقضة في تعاملهم مع نفس القضية أو مجموعة معينة في أكثر من بلد، أي أنها تنصر المظلوم حينما يصب الأمر في صالحها وتناصر الظالم إن كان حليفاً أو صديقاً، ويحكم ذلك المصالح الخاصة والسياسية والاعتبارات الأمنية والاقتصادية، وعليه تُصبح الأحكام والمبادئ والقوانين مسيسة بحسب العرق والجنس والدين وحتى لون البشرة، وهنا يصبح التمييز أيضًا في هوية القاتل والمقتول.

كما أن الكيل بمكيالين، يمكن وصفه بأنه نوع من التحيز والتمييز لانتهاكه مبدأ أساسيًا في الفقه القانوني الحديث: أن جميع الأطراف يجب أن تقف على قدم المساواة أمام القانون، فضلًا عن انه يُعدّ انتهاكًا لمبدأ العدالة المعروفة باسم الحياد، والذي يقوم على أساس افتراض أن نفس المعايير ينبغي أن تطبق على جميع الناس، والتحيز ذاتي على أساس الطبقة الاجتماعية، أو رتبة أو العرق أو الجنس أو الدين أو الجنسية اتجاه أو آخر من أشكال التمييز.

وبالتطبيق على الحالة الفلسطينية، فإن الحديث عن الحل في فلسطين يأتي دائمًا من مصلحة إسرائيل، أي عند مراقبة الحديث الغربي عن حل الدولتين أو دولة فلسطينية أو التسوية، نرى أنه يأتي من باب الدفاع عن إسرائيل وشرعنة حقها في الوجود، ولكن عملية طوفان الأقصى التي بدأت في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، فضلًا عن حرب غزة والمجازر التى تشهدها فضحت كل هذا "النفاق الغربي"، والسكوت على ظلم الشعب الفلسطيني وعن حصاره، وحتى القول بأن الشعب الفلسطيني لا يملك حق الانتفاض أو الدفاع عن نفسه أو المقاومة، هي خارج حدود المجتمع الدولي.

إذا أنه في حين كان الفلسطينيون -ولا يزالون- يقاومون الاحتلال الإسرائيلي ويدافعون عن أرضهم وحقهم المسلوب منذ أكثر من سبعين عامًا، لم ير المجتمع الدولي في نضالهم حقٌ مشروع يستحق الدعم والمساندة، بل على العكس عندما اندلعت طوفان الأقصى صوّر الغرب وإعلامه الموجّه الفلسطينين على أنهم إرهابيين وقتلة، بينما في أوكرانيا في حربها التي تدخل عامها الثاني فالحال يختلف، فما كان يطالب به الفلسطينيون على مدى السنوات السبعين الماضية نفذه الغرب خلال خمسة أيام في أوكرانيا، عقوبات ومقاطعات رياضية وثقافية لكل ما يتعلق بروسيا وإغلاق للأجواء، ودعم عسكري واستخباراتي وتكنولوجي للجيش الأوكراني وفتح باب التطوع للتجنيد في الجيش الأوكراني، في المقابل إن أي طلب لفرض عقوبات على إسرائيل يبدو وكأنه "نكتة فكاهية" قديمة لم تعد تجدي نفعاً غير أن أي مبادرة للضغط على إسرائيل تواجه بالفيتو الأمريكي وفوبيا معاداة السامية.

وبذلك يتضح أن النظم الغربية الموجودة تقوم على الازدواجية بشكل أساسي، بمعنى: أنه فيما يخص الشعوب والمجتمعات داخل هذه الأنظمة يحاول أن يتعامل معها وفق قيم الحرية والديمقراطية وما إلى ذلك، لكن علاقته بالآخر ليس لها علاقة بالأخلاق، إنما تقوم على المصالح إذا كانت مصالحها تقوم على قتل الشعوب مثل شعب فلسطين. لذلك، دائمًا ما تحظى إسرائيل

بكلّ الدعم والتعاطف الغربي، بصفتها ضحية (إرهاب حماس)، وذلك من خلال تقديم مساعدات عسكرية وغير عسكرية على وجه السرعة، متجاهلة كل الأعراف والمواثيق الدولية، فضلًا عن توجيه الإعلام ببث سمومه في العالم وجذب الدعم والتضامن العالمي مع إسرائيل مع عدم تغطية كل ما يتعلق بفلسطين أو تحريف الواقع الفلسطيني المأسوي، بالإضافة إلى استخدام "حق الفيتو" في كل القرارات المتعلقة بإدانة الجانب الإسرائيلي.

وعقب عملية طوفان الأقصى، ظهر هذا الدعم الغربي اللامحدود للجانب الإسرائيلي، إذ سارعت الحكومات الغربية، في مقدمتها الولايات المتحدة، إلى تقديم رسالة موحدة وراسخة من الدعم لتل أبيب، تقوم على ٤ عناصر متداخلة على الأقل، وهي: أن إسرائيل ضحية هجوم إرهابي لم تقم هي بعمل استفزازي أدى إليه، وأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وأن الغرب يقف بالكامل مع إسرائيل ضد العنف البربري للفلسطينيين، وأن حماس هي التي بدأت بالأعمال العدائية وأجبرت إسرائيل على استخدام القوة، بينما تختبئ وراء المدنيين، وبالتالي فإن اللوم يقع عليها سواء جزئيًا أو كليًا للتسبب بقتل جميع المدنيين من الطرفين"، وذلك من خلال عمل المؤسسات السياسية والإعلامية والتعليمية في الغرب على تهميش وإسكات الفلسطينيين ومناصريهم، ما يمنح إسرائيل الضوء الأخضر لإطلاق العنان للعنف الإسرائيلي غير المقيد ضد الفلسطينيين، في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

عمومًا ليس من الغريب أن تنتهج دول أوروبا وأمريكا سياسة المعايير المزدوجة إذ لم نشاهد خلال فترة القصف الإسرائيلي العشوائي على قطاع غزة عام ٢٠١٤ أي ردود أفعال أو تصريحات أوروبية وأمريكية مماثلة لذات الرّدود والتصريحات حول أوكرانيا عندما قامت إسرائيل بقتل المدنيين في فلسطين وتهجير الآلاف من قراهم داخل الخط الأخضر رغم مناشدات المنظّمات الإنسانية الدولية آنذاك بوقف إطلاق النار على سكان القطاع المحاصر، ناهيك عن غياب إرسال المعونات لهم في تلك الظروف القاسية أو تقديم تبرّعات مالية لإعمار القطاع الذي دمّرته آلة الحرب الإسرائيلية أو على الأقل لإعادة بناء منازل الفلسطينيين الذين دمّرت جرّافات الجيش الإسرائيلي منازلهم في حي الشيخ جرّاح، وهو ما يتكرر مرة أخرى حاليًا ولكن بصورة أبشع وأكثر وحشية.

أمام هذه الازدواجية نتساءل ما الفرق بين الأوكراني والفلسطيني، وبماذا يختلف الغزو الروسي عن الاحتلال الاسرائيلي؟؟!.

ولهذا، فإن هذا التقرير سيوضح كيفية تعامل الدول الغربية، المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، مع الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة، عقب عملية طوفان الأقصى، والتركيز على مدى ازدواجية المعايير الغربية.

١. على مستوى الولايات المتحدة:

تُعدّ إسرائيل أكبر متلق للمساعدات الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨، إذ كانت الولايات المتحدة أول دولة اعترفت بقيام دولة

الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ ذلك الوقت امتد تاريخ طويل ومتواصل من الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، وشمل التعاون المشترك في مجالات التعليم والصحة والطاقة والبحث العلمي. ووفقًا للمؤشرات الرسمية الأمريكية، بلغت المساعدات الإجمالية المقدمة من الولايات المتحدة لإسرائيل فيما بين عامي ١٩٤٦ و٢٠٢٣ نحو ١٥٨,٦ مليار دولار.

وقد أقرت أمريكا حزمة مساعدات لإسرائيل من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٨ بقيمة ٣٨ مليار دولار وتمثل المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ١٨% من الميزانية العسكرية للأخيرة وبموجبها تشترى أسلحة بقيمة ٨١٥ مليون دولار سنويً، وتخصص ٥٠٠ مليون دولار لتعزيز الدفاعات الصاروخية بما فيها منظومة القبة الحديدية وبخلاف المساعدات دفعت أمريكا 5 مليارات من الدولارات لصالح توطين المهاجرين فى إسرائيل.

ويعكس حجم الدعم السياسي والمساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل مقدار الاهتمام الذي توليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتثبيت وجود دولة الاحتلال في الشرق الأوسط، التي تعتبرها الولايات المتحدة شريكًا حيويًا في المنطقة، تجمعها به أهداف إستراتيجية مشتركة.

إن الازدواجية الأمريكية ظهرت واضحة عندما اندلعت الحرب بين روسيا وأوكرانيا، حيث تدعم واشنطن كييف بكل المساعدات المادية والعسكرية من طائرات مسيرة ومقاتلات حربية وصواريخ وأسلحة وعداد عسكرية، من أجل استعادة السيطرة على الأراضي التي تمكن موسكو من السيطرة عليها، لكن الأمر مختلف حين تطالب فلسطين بحقها في أراضيها والتصدي للاحتلال الإسرائيلي، فهنا في أوكرانيا تعتبرها مقاومة ضد روسيا، وفي فلسطين تعتبرها إرهاب ضد إسرائيل.

- **<u>فيما يتعلق بالإجراءات السياسية والدعم:</u>**

فعقب طوفان الأقصى وفي ظل القذف الوحشي المتوالي على قطاع غزة، تجلى الموقف الأمريكي، في نشر الأكاذيب المؤكدة لأن إسرائيل ضحية هجوم إرهابي لم تقم هي بعمل استفزازي أدى إليه، وأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، فضلًا عن إعلانه التضامن الكامل مع إسرائيل ضد العنف البربري للفلسطينيين.

واتضح ذلك من خلال تصريحات أدلى بها الرئيس الأمريكي جو بايدن، تؤكد استعداد بلاده التام لتزويد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بكل الإمكانيات العسكرية والمادية، والذخائر والصواريخ في حربها على قطاع غزة المحاصر منذ يوم ٧ أكتوبر الجاري.

وتؤيد الخارجية الأمريكية نفس نهج الرئيس الأمريكي، **ففى الزيارة الأخيرة التى قام بها وزير الخارجية أنتوني بلينكن إلى تل أبيب، قال** في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: "أنا ممتن لأن أكون هنا في إسرائيل، وبشكل شخصي، أتيت **كيهودي**، ونتوقع أن تكون هناك طلبات إضافية من إسرائيل ونسعى إلى أن يكون لديها كل ما تحتاجه وسوف نؤكد على الرسالة القوية التي أوصلها الرئيس بايدن إلى أي طرف يمكن أن يحاول استغلال الموقف، وهذه الرسالة هي لا تفعلوا ذلك".

الأمر لم يقف على الخارجية الأمريكية في التصريحات التحريضية على مواصلة الحرب ضد الشعب الفلسطيني، فوصل الأمر إلى وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" التي أعلنت أن وزير الدفاع لويد أوستن، أكد في اتصال هاتفي مع نظيره الإسرائيلي يوآف غالانت، التزام واشنطن بتسريع وصول قدرات الدفاع الجوي والذخائر التي طلبتها إسرائيل، وقد ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية في بيان، أن أوستن أجرى الاتصال بغالانت لتجديد الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل.

ووفقًا للتقارير، فإن وزير الدفاع أصدر تعليماته لفرق العمليات الخاصة المعنية بإنقاذ الرهائن من أجل "الانخراط" في دعم إسرائيل وجهودها الرامية إلى تحرير الرهائن، وذلك من خلال جهود التخطيط والاستخبارات بشكلٍ أساسيٍ. ومع ذلك، تكمن في هذه الجهود الرغبة في إبقاء دور الولايات المتحدة مقتصراً على التشاور.

علاوة على ذلك، **أرسل "البنتاجون"**، في نهاية الأسبوع الماضي، شحنات من صواريخ الباتريوت وكتائب للدفاع الجوي للتصدي للهجمات الجوية المرتفعة، وذلك بإشراف كامل من القيادة العسكرية الوسطى للجيش الأمريكي.

وأعلن البنتاغون تحويل مسار "مجموعة الناقلات الضاربة" (حاملة الطائرات الهجومية) "يو إس إس فورد (USS Ford) "، التي تُعد الأحدث والأكثر تقدماً في العالم، بطاقمها المكون من حوالي ٥٠٠٠ فرد، من غرب البحر الأبيض المتوسط إلى مكانٍ أقرب من المياه الإقليمية الإسرائيلية.

كما أعلن البنتاغون أيضاً عن خططٍ لتعزيز وجود طائراته المقاتلة في المنطقة، والتي تشمل مجموعةً من طائرات "إف-٣٥"، ويعني ذلك إعادة إدخال المقاتلة المتقدمة من الجيل الخامس إلى المنطقة، بعد أن كان قد تم إعادة طائرات "إف-٣٥" التي نُشرت سابقاً إلى الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي - بعد أن كانت قد أُرسلت لردع العدوان الروسي في سوريا والسلوك الإيراني في الخليج. وفضلاً عن ذلك، من المرجح أن تضيف "مجموعة الناقلات الضاربة" طبقةً من الدفاع الجوي والتغطية الرادارية إلى شبكة إسرائيل، مع توفيرها مستوى آخر من المعرفة الاستخباراتية لجبهات إسرائيل الأخرى.

ووفقًا لوكالة أسوشيتد برس، فإن قادة في البنتاجون أكدوا، إرسال مستشارين عسكريين أمريكيين إلى إسرائيل، وذلك استباقًا للعمليات البرية الواسعة التي تخطط إسرائيل للقيام بها في قطاع غزة، موضحة أن من بين المستشارين الأمريكيين الموفدين جنرال متخصص في قتال المدن والاشتباك في المناطق المبنية والحضرية، وكذلك تم إيفاد مستشارون أمريكيون لمساعدة إسرائيل في تسريع رفع كفاءة منظوماتها للدفاع الجوي".

وكشفت الوكالة الإخبارية، أن من بين القادة الامريكيين الموفدين كمستشارين للقيادة العسكرية الإسرائيلية الجنرال جيمس جلين الذي سبق له المساهمة في دعم قوة العملية القتالية الخاصة الأمريكية التي قاتلت "داعش" في منطقة الفلوجة العراقية المعروفة حيث دارت هناك معارك ضارية، مؤكدة أن مصادرها في البنتاجون رفضت الإفصاح بأية معلومات أكثر توسعًا عن طبيعة عمل الجنرال جلين في إسرائيل، مكتفية بالقول "أنه يتمتع بخبرة طويلة في الاشتباك مع العناصر الإرهابية دونما إيقاع خسائر كبيرة في المدنيين في مسارح العمليات الحضرية، وذلك بحكم خبرته العملياتية في الفلوجة إبان مواجهة داعش".

أما **مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، قال** إن بلاده ستوفر "الخبرات اللازمة في مسألة الرهائن"، مضيفًا أن الرئيس بايدن وجه فريقه لاتخاذ إجراءات فورية لضمان حصول إسرائيل على ما تحتاجه للدفاع عن نفسها.

واستكملًا لهذه السلسلة من الدعم اللا متناهي لتل أبيب، استخدمت الولايات المتحدة، حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد قرار يدعو إلى هدنة إنسانية للصراع بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية للسماح بدخول المساعدات إلى قطاع غزة، ودائمًا ما تحمي واشنطن حليفتها إسرائيل من أي إجراء ضدها في مجلس الأمن، وتعمل الإدارة الأمريكية على منع الضغط الدولي على تل أبيب أيضًا.
والجدير بالذكر، أن الدول التي أيدت مشروع القرار هي الصين والغابون وموزامبيق وروسيا والإمارات العربية المتحدة، وعارضته فرنسا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وامتنع ستة أعضاء عن التصويت (ألبانيا والبرازيل والإكوادور وغانا ومالطا وسويسرا).
وفي نفس الوقت، تم طرح مشروعًا أمريكيًا في مجلس الأمن، بشأن الحرب الإسرائيلية على غزة، أبرز ما ركز عليه هو:

- وصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، ومحاولات تقويض هذه المقاومة.
- عدم وجود دعوة واضحة لوقف فوري لإطلاق النار، حيث يركز النص فقط على ضمان تدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق.
- لغة القرار التي تلوم إيران على دعم المقاومة الفلسطينية يمكن أن تستخدم في المستقبل لتبرير استخدام القوة ضد إيران.
- تصنيف حماس كمنظمة إرهابية، لأنه قد يؤدي إلى فرض عقوبات أو أعمال مسلحة ضد أي دولة تتعامل معها في المستقبل.
- تأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ويطالب إيران بوقف الدعم العسكري لـ "الميليشيات والجماعات الإرهابية التي تهدد السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة".
- الدعوة إلى حماية المدنيين بما في ذلك توصيل مساعدات "مستمرة وكافية ودون عوائق" إلى قطاع غزة.

كل ذلك في ظل محاولات أمريكية لتصفية القضية الفلسطينية (خطة الاطار) المعروفة بخطة كيري، والقائمة علي الفصل الجغرافي بين الضفة وقطاع غزة، وهي خطة قائمة علي تبادل الأراضي مع اعتبار جدار الفصل العنصري هو حدود دولة فلسطين.

في آخر تطورات "دعمها غير المشروط" لإسرائيل، هو زيارة الرئيس بايدن لإسرائيل، وتُعد هذه الزيارة هي الأولى من نوعها في التاريخ الأمريكي بأن يزور رئيس أمريكي الكيان الإسرائيلي في أوقات الحرب، كما قررت الولايات المتحدة زيادة مساعداتها العسكرية للجيش الإسرائيلي، وهو ما عبّر عنه الرئيس بايدن، في كلمة متلفزة له، حيث طالب الكونغرس بالتصديق على ميزانية "عاجلة وغير مسبوقة" ستكون مخصصة لدعم إسرائيل وأوكرانيا "شريكان أساسيان"، واصفًا هذه الميزانية، بأنها "التزام غير مسبوق بأمن إسرائيل، من شأنه أن يعزز تفوقها العسكري النوعي".

وأضاف بايدن أن دعم تل أبيب وكييف "استثمار ذكي سيؤتي ثماره عبر تعزيز الأمن الأمريكي لأجيال مقبلة، وسيساعدنا في إبقاء القوات الأمريكية بمنأى من الأذى، كما سيساعدنا في بناء عالم أكثر أمانًا وسلامًا وازدهارًا، للأجيال القادة".

وكشف البيت الأبيض، عن أن نصيب إسرائيل من تلك الميزانية يبلغ نحو ١٤,٣ مليار دولار، أي أكبر بنحو ٤,٣ مليارات دولار عما طلبته تل أبيب، وتلك المساعدات ستمول جاهزية أنظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية، بما في ذلك تعزيز منظومة القبة الحديدية، كما ستستخدم هذه الأموال أيضاً في تجديد مخزونات الذخيرة.

فيما **قال زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، خلال زيارة لإسرائيل، إن** المشرعين الأمريكيين ناقشوا تزويد تل أبيب بذخائر ١٥٥ ملم، وذخيرة بديلة لنظام الدفاع الصاروخي القبة الحديدية، وقنابل دقيقة التوجيه، ومنظومة "JDAM" لتحويل القنابل العادية إلى الذخائر الدقيقة.

- **فيما يتعلق بالحق في التظاهر والاحتجاج السلمي:**

وتجلت أيضًا هذه الازدواجية، في الشأن الداخلي، بخصوص المتعاطفين الأمريكيين مع قطاع غزة، إذ يكفل الدستور الأمريكي حرية التعبير والإدلاء بالرأي، والحق في الاحتجاج السلمي، ويستند الكثير من مسؤولي الجامعات إلى تقرير لجنة كالفن لعام ١٩٦٧ في الدفاع عن حرية الطلاب في التعبير عن مواقفهم، في نفس الوقت، تُعدّ معارضة إسرائيل في الولايات المتحدة حقًا يحميه الدستور، وكل الأفراد أو الجماعات أحرار في التعبير عن آرائهم حول هذه القضية، أو أي قضية أخرى دون خوف من أي عواقب قانونية، ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فرغم الجهود الإعلامية المضنية في العتيم على ما تتعرض له غزة والمجازر المقترفة في حق أطفالها ونشائها، إلا أن هذا لم يمنع الطلاب الجامعيين من معرفة الحقيقة، والعصيان في الجامعات المطالبة بتلبية مطالب داعميها الأثرياء المؤيدين لإسرائيل، وهو ما ظهر في الاحتجاجات الداعمة للفلسطينيين الذي قام بها العديد من الطلاب الجامعية، خاصّة في جامعة هارفارد، التي ندد فيها عدة جمعيات طلابية، في عريضة، بمسؤولية النظام الإسرائيلي عن الهجمات التي شنتها المقاومة الإسلامية (حماس) في ٧ أكتوبر.

ما دفع العديد من الأثرياء الأمريكيون الداعمين للاحتلال الإسرائيلي، لتهديد الجامعات، وفي مقدمتها هارفارد، بقطع المساعدات التي تمد الجامعات بها، ما لم تتخذ إجراءات ضد هؤلاء الطلبة.

فعلى سبيل المثال، طالب الملياردير كينيث غريفين، مؤسس صندوق التحوط، الذي تبرع بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لجامعة هارفارد، إدارة جامعة ماساشوستس الشهيرة بتكثيف جهودها للدفاع عن إسرائيل، واصفًا تنديدات الاتحادات الطلابية بأنها "لا تغتفر".

ولم يكن غريفين الشخص الوحيد، إذ طلب رئيس صندوق التحوط بيرشينغ سكوير وبيل أكمان قائمة بأعضاء الجمعيات الموقعة على العريضة، قائلًا، عبر إكس "تويتر سابقًا": "ينتظر عدد من الرؤساء التنفيذيين أن تنشر جامعة هارفارد قائمة بأسماء أعضاء كل منظمة من تلك المنظمات التي نشرت البيان الذي ينسب المسؤولية الكاملة عن أعمال حماس الشنيعة لإسرائيل، حتى لا يقوم أحد بيننا بتوظيف واحد منهم عن غير قصد".

كما ألغت شركة المحاماة الشهيرة ديفيس بولك، عروض العمل المقدمة لثلاثة طلاب من جامعة هارفارد وكولومبيا في نيويورك، قائلة، إن: "الآراء الواردة في بعض البيانات تتعارض بشكل مباشر مع

نظام القيم لدينا. ولضمان بيئة عمل داعمة وشاملة، لم يعد القادة الطلابيون الذين وقعوا على هذه الإعلانات موضع ترحيب".

فيما قرر سيكريت ليزلي ويكسنر، الرئيس السابق لفيكتوريا، قطع علاقاته مع جامعة هارفارد، وهدد رئيس المؤتمر اليهودي العالمي رونالد لودر بقطع التبرعات عن جامعة بنسلفانيا بعد أن انتقد استضافتها مهرجانًا للكتاب الفلسطينيين يُزعم أنه تم الإدلاء فيه بتصريحات معادية للسامية، كما أعلن السفير الأمريكي السابق لدى الصين جون هانتسمان أنه "سيغلق دفتر شيكاته".
ونتيجًة لتعبير الطلاب عن أرائهم بدعمهم لغزة، وجه النظام الجامعي في ولاية فلوريدا الأمريكية، بالتعاون مع حاكم الولاية رون ديسانتيس، الكليات بإغلاق فروع منظمة طلابية أيدت قيادتها الوطنية هجوم "حماس" على إسرائيل.
وأعلن النظام الجامعي في فلوريدا أنه ينبغي تفكيك فروع منظمة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين" كجزء من "حملة القمع" في الولاية التي يقودها الجمهوريون ضد مظاهرات الطلاب التي تقدم "دعمًا ضارًا للجماعات الإرهابية"، كما أنه وفقًا لعدة تقارير، فإن سلطات فلوريدا تفكر في تعليق الطلاب عن الدراسة وطرد الإداريين وأعضاء هيئة التدريس الذين جعلوا هذه المظاهرات المؤيدة لفلسطين ممكنة.

ووفقًا لصيحفة "نيويورك بوست"، فإن عددًا من التظاهرات المؤيدة لفلسطين شهدت أعمال عنف، في الوقت الذي اجتاحت فيه المظاهرات كافة أنحاء البلاد، فقد تم اعتقال ما يقرب من ٢٠ متظاهرًا في مدينة نيويورك خلال مظاهرة مناهضة لإسرائيل في بروكلين، فيما شابت المسيرات في إلينوي ومينيسوتا وأوريغون أعمال عنف، وفقًا للسلطات في تلك الولايات.
وقالت شرطة لينكولنوود إنه خلال حدث مؤيد لإسرائيل في سكوكي بولاية إلينوي، حضر حوالي ٢٠٠ متظاهر مؤيد للفلسطينيين، وعند عبورهم الشارع أمام أحد المراكز التجارية، قام رجل بإخراج سلاحه وأطلق النار في الهواء. وفي نفس الاحتجاج، صدمت سيارة شخصًا ومن ثم فر السائق إلى جهة مجهولة.
كما تم رش الفلفل على ما لا يقل عن ١٥ متظاهرًا مؤيدًا لفلسطين، حسبما قال متحدث باسم شبكة المجتمع الفلسطيني الأمريكية في شيكاغو، كما أنه على الساحل الغربي، ألقي القبض على رجل بعد أن قالت الشرطة إنه أطلق "كرة متناثرة" على المتظاهرين خلال مسيرة مؤيدة لفلسطين.

- **<u>فيما يتعلق بالحق في العمل:</u>**

أوقفت شبكة "إم إس إن بي سي" بهدوء ثلاثة من مذيعيها المسلمين- (كان لكل منهم برنامج مدته ساعة يقدمها بنفسه يوميًا)- منذ بدء أزمة غزّة في السابع من الشهر الجاري، وأصبح الثلاثة: مهدي حسن، وأيمن محيي الدين، وعلي فيلشي، يظهرون بصفتهم معلّقين على الأحداث فقط.

كما قامَ مستشفى لينوكس هيل، في حي مانهاتن بمدينة نيويورك، بفصل طبيبة قسم الطوارئ، دانا دياب، بزعم إشادتها بما قامت به حركة حماس، وابتهاجها بالمآسي، بعد شكوى من منظمة "أوقفوا معاداة السامية".

- **فيما يتعلق بالحق في الحياة والأمن:**

كما امتدّت محاولاتُ إسكات الأصوات إلى أعضاء الكونغرس، وواجهت النائبات الديمقراطيات التقدميّات في مجلس النواب المعروفات بانتقادهنّ إسرائيلَ ردَ فعلٍ عنيفًا من زملائهنّ الجمهوريين والديمقراطيين كذلك، إضافة للمنظمات اليهودية بسبب تصريحاتهنّ بعد بدء عملية "طوفان الأقصى"، ومن أهم هؤلاء النواب إلهان عمر من مينيسوتا، ورشيدة طليب من ميشيغان، وكوري بوش من ميسوري، وألكساندريا أوكاسيو كورتيز من نيويورك.

وغلبت إدانة العنف، والمطالبة بضرورة العمل على تحقيق السلام ووقف إطلاق النار على ردّ فعل النائبات على الأحداث، إلا أنّ ذلك الموقف أغضبَ أنصار الجانب الإسرائيلي الذين يريدون فقط مهاجمة وإدانة حركة حماس دون التطرّق لمعاناة الفلسطينيين، أو العنف الممارس ضدهم.

كما قالت عضوة الكونغرس إلهان عمر، إنها تلقّت تهديدات بالقتل في أعقاب هجوم حماس على إسرائيل في ٧ أكتوبر، كما تلقّت هي وغيرها من المشرّعين التقدميّين الذين ينتقدون إسرائيل إحاطة من قبل شرطة الكابيتول الأمريكي حيث حذّرتهم من التهديدات المحتملة.

ونتيجًة للإجراءات الأمريكية، وخطاب الكراهية ضد الفلسطينيين، قُتل الطفل الأمريكي الفلسطيني وديع الفيوم، وعمره ستة أعوام، على يد مسن أمريكي، بالغ من العمر ٧١ عامًا، بعدما طعنه ٢٦ طعنة، فضلًا عن إصابة أمه، البالغة ٣٢ عامًا، بجروح خطيرة، في ولاية إلينوي، وربطت الشرطة الجريمة بسبب القتال المستمر بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة ولكونهما مسلمين، كما قتل مجموعة من الطلاب الشاب الجزائري "عبدالرحمن مفتي"، (١٩ سنة)، عبر إلقاءه من الطابق السادس في جامعة ولاية مونتكلير الأمريكية بسبب دعمه للقضية الفلسطينية، إلا أن إدارة الجامعة زعمت أن الشاب انتحر ونفت وجود شبهة جنائية!!.

٢. **على مستوى فرنسا**

لقد تضاعفت علامات التضامن مع إسرائيل في فرنسا، بعد ٣ أيام على بدء عملية "طوفان الأقصى" ضد جيش الاحتلال، ولما لا فهي تضم أكبر جالية يهودية في أوروبا، إذ أنه مباشرة بعد ذيوع خبر هجمات «حماس» على غلاف قطاع غزة، سارع الرئيس إيمانويل ماكرون ورئيسة الحكومة إليزابيث بورن ووزيرا الداخلية والخارجية جيرالد درامانان وكاترين كولونا إلى التنديد بالأعمال «الإرهابية» التي ارتكبها مقاتلو «حماس»، وتأكيد الدعم المطلق لإسرائيل وعلى «حقها المشروع» في الدفاع عن النفس، وأن "الحرب ضد الإرهاب هي قضية مشتركة، سنواصل متابعتها مع إسرائيل ومع جميع حلفائنا"، ولكنهم لم يدينوا قتل إسرائيل للمدنيين وتدميرها للمنازل على رؤوس ساكنيها، ولم يتلفظوا بمصطلحات ومفردات الوحشية والبربرية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب، فهذا دفاع عن النفس.

ففي فرنسا، هناك تركيز كبير على أن الحرب ليست بين فلسطين وإسرائيل، إنما هي بين إسرائيل وحماس، وذلك من أجل كسب التعاطف الشعبي الذي لم يرض بأن تكون آراء فرنسا ضد الفلسطينيين.

- **فيما يتعلق بالإجراءات السياسية:**

وكانت أولى خطوات الدعم بعد التصريحات، هي زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تل أبيب، لإعلان التضامن مع إسرائيل بعد الهجمات التي شنتها المقاومة الفلسطينية على بلدات بغلاف غزة، والسعي لإحياء عملية السلام، ومنع مزيد من التصعيد في المنطقة، قائلًا إنه جاء إلى إسرائيل لكي يذكّر الجميع بـ"حقها في الدفاع عن نفسها" في وجه ما وصفه بالدمار.
وأضاف، في مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالقدس المحتلة: "أولويتنا وأولوية كل الديمقراطيات وفرنسا هي الانتصار على المجموعات الإرهابية"، مقترحًا بناء تحالف إقليمي ودولي لمواجهة المجموعات التي تهدد الجميع.
وأشار إلى: "سنواصل جهودنا من أجل إطلاق سراح الرهائن الفرنسيين"، وأن حماس احتجزت امرأة فرنسية وهذا أمر مؤكد، بينما هناك ٦ فرنسيين آخرين في عداد المفقودين وربما يكونوا رهائن.

وبتفويض من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أعلن وزير الداخلية جيرالد دارمانان تعزيز الأمن بشكل مكثف في ٤٠٠ مكان تتجمع فيها الجالية اليهودية، بما في ذلك أماكن العبادة والمدارس والمعالم الأثرية، وهي التي سبق وأن تم تعزيز الإجراءات الأمنية فيها منذ منتصف سبتمبر، تزامنًا مع الأعياد اليهودية التي تم الاحتفال بها.

كما أعلن وزير الداخلية الفرنسي، عن خطوة جديدة تستهدف جمعيات في فرنسا تضامنت مع فلسطين، حيث ستتخذ إجراءات قضائية ضد هذه الجمعيات بموجب المادة ٤٠ من قانون العقوبات، بتهمة تأيدها عملية طوفان الاقصى.

- **<u>فيما يتعلق بالحق في التظاهر والاحتجاج السلمي:</u>**

وفي سياقٍ متصل، قرر وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان حظر المظاهرات المؤيدة للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء البلاد، حيث وجّه تعليمات بحظر المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين إلى السلطات المحلية، عبر بيان نشر فحواه الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية الفرنسية، مبررًا الحظر بأن من شأن هذه المظاهرات أن تؤدي إلى "الإخلال بالنظام العام" في فرنسا. وبالإضافة إلى حظر المظاهرات الداعمة للشعب الفلسطيني، شددت السلطات الفرنسية إجراءات الأمن حول مئات المواقع، بينها مدارس ومعابد يهودية.

كما حظرت الحكومة الفرنسية، عقب إغلاق بث قناة الأقصى الفضائية التابعة لحماس، منذ ١٢ أكتوبر "جميع المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين" بزعم أنها "يمكن أن تخل بالنظام العام"، وفي ظل تجمع بعض المؤيدين للقضية الفلسطينية، فإن قوات الأمن الفرنسية لم تتردد في إطلاق الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفرقة المتظاهرين واعتقال ٤ أشخاص بعد سماع هتافات مثل "إسرائيل قاتلة، ماكرون متواطئ"، وفق بلدية ليون.
أما في مدينة مونبلييه، فقد اعتقلت عناصر الشرطة شخصًا يبدو أنه من أصول عربية، بعد أن هتف "الحرية لفلسطين" خلال مسيرة مؤيدة لإسرائيل.
وفي باريس، لوحظت حوادث أمام المعابد اليهودية في الدائرة الـ١٦، حيث ألقت الشرطة القبض على رجل يوم الأحد بدعوى "الترويج للإرهاب وتوجيه إهانة عنصرية"، فضلًا عن اعتقال ٤ أشخاص في الدائرة الـ١٧ للسبب نفسه. وفي مظاهرة أخرى نظمت بالعاصمة الفرنسية، أوقفت

قوات الأمن المتظاهرين الذين كانوا يحملون الأعلام الفلسطينية ويضعون الكوفية حول أعناقهم، وفرضت غرامات على ما مجموعه ٧٥٢ شخصًا، فضلًا عن اعتقال ١٣ شخصًا في ستراسبورغ، و ٤ أشخاص في مرسيليا.
ورغم التضييق وتكميم الأفواه، فى النهاية انتصرت مسيرات التضامن مع غزة فى عدد من الدول الغربية، ففى باريس رضخت الحكومة الفرنسية بعد أن حظر وزير الداخلية الفرنسى جيرالد دارمانين التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، وبمجرد إعلان المحكمة الإدارية فى باريس رفع الحظر.

- **فيما يتعلق بالحق في التعبير عن الرأي:**

فيما هدد وزير العدل الفرنسي إريك دوبوند موريتي، بـ"السجن ٧ سنوات"، لكل من يتعاطف مع ما تتعرض له إسرائيل بما يدعم "حماس" أو يعلن مساندتها، قائلًا: "أوصى البعض أن تجلس حماس وممثلو إسرائيل حول طاولة واحدة! كأنكم تطلبون من الحكومة الفرنسية أن تجلس مع (داعش) على طاولة واحدة".
وتابع قائلًا: "أريد أن أذكركم أيضًا أن كل من يدعو الناس لإصدار حكم إيجابي على حماس أو الجهاد الإسلامي، سيواجه عقوبة بالسجن لمدة ٥ سنوات.. وإذا قاموا ببث خطاب استفزازي على المواقع الاجتماعية، فسيتم سجنهم ليس ٥ سنوات فقط بل ٧ سنوات".

ولم تكتف السلطات الفرنسية، بحظر المظاهرات الداعمة لفلسطين فحسب، بل اتجهت إلى فرض الإقامة الجبرية على الناشطة الفلسطينية مريم أبو دقة، عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، البالغة ٧١ عامًا، تمهيدًا لطردها من البلاد، وسط تنديد واسع بهذا الإجراء من قبل سياسيين فرنسيين وناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي.
وجاء في المبررات التي ساقتها السلطات الفرنسية لطرد الناشطة الفلسطينية، التي استشهد ٢٧ فردًا من عائلتها في العدوان المستمر الذي يشنه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، أن الإجراء يأتي نظرًا "للتهديد الذي تمثله (أبو دقة) للنظام العام في السياق الحالي الذي يتسم بالتوتر الشديد المرتبط بالحرب بين إسرائيل وحماس".

بينما يواجه زعيم "الحزب الجديد المناهض للرأسمالية" الفرنسي، فيليب بوتو، ملاحقات قضائية بتهمة "معاداة السامية ودعم الإرهاب"، وكان بوتو قد أعرب عن "دعمه الكامل لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه، بما في ذلك نضال المقاومة المسلحة، ضد الاستعمار الذي تقوده دولة إسرائيل المتعطشة للحرب".
وفي البرلمان، طالب النائب الجمهوري ستيفان لو رودولييه، رئيسة الحكومة إليزابيث بورن، بحل كل من "الحزب الجديد المناهض للرأسمالية" وحركة "فرنسا الأبية" وحزب " Indigènes de la Republic"، لما اتهمهم به من "دعم للإرهاب ومعاداة السامية".

بالإضافة إلى تعرض نجم نادي مونبلييه الفرنسي لكرة القدم، موسى التعمري، للعديد من التهديدات على إثر دعمه المتواصل لفلسطين وغزة، ما يمكن أن يُعرضه للسجن لمدة لا تقل عن ٥ سنوات، وفقًا للقانون الفرنسي.

- **فيما يتعلق بالحق في العمل:**

كما أن التيك توكر المصري كريم قباني، تم فصله من العمل في فرنسا بسبب تضامنه مع القضية الفلسطينية، قائلًا، في مقطع فيديو له عبر حسابه بموقع تيك توك: "مشوني من الشغل عشان آرائي مثيرة للجدل، وفيه زميلة في العمل دائمًا تنشر دعمها لقوات الاحتلال الإسرائيلي عبر خاصية استوري".

وقال كريم قباني: "صاحب الشغل قالي كريم أنت بقالك فترة بتنزل استوري وريلز ودا مش أصح حاجة عشان عندك فولورز كتير والعملاء مش هيعجبهم كدا، قولتله يعني إنت عايزني أوقف اللي بعمله ده، ولكن هو قالي لأ".

وأضاف: "كلموني يوم إجازتي من الشغل وقالولي تعالى، وفعلًا روحت لقيتهم بيمضوني على ورقة فيها بنود إن إحنا الإتنين نستغنى عن بعض، وقبل ما أروح لقيتهم خرجوني من جروب الواتس آب، أنا حسيت بالظلم شوية، بس ده ولا حاجة بالنسبة للي بيتظلموا في فلسطين".

فيما أصدر نادى نيس الفرنسى أيضًا بيانًا رسميًا أعلن خلاله عن إيقاف الدولى الجزائرى يوسف عطال لحين إشعار آخر، بسبب منشور دعم فيه القضية الفلسطينية، زاعمًا أن هذا المنشور معادٍ للسامية. كما أعلن النادي، عبر موقعه الإلكتروني، عقوبات تأديبية تم اتخاذها بأثر فوري، قبل صدور عقوبات أخرى من قبل السلطات الرياضية والقضائية الفرنسية، خاصَّة بعد أن فتحت النيابة العامة في مدينة نيس تحقيقًا أوليًا ضد نجم المنتخب الجزائري بتهمة "الدفاع عن الإرهاب"، و"التحريض على الكراهية أو العنف على أساس دين معين".

- **فيما يتعلق بالحق في الجنسية:**

ولم تسلم الرياضة، التي هي منفذ الشعوب، من هذه الانتهاكات والاعتداءات الحقوقية، إذ نجم نادي الاتحاد السعودي ومنتخب فرنسا الحائز على الكرة الذهبية ٢٠٢٢، كريم بنزيما لهجوم كبير من قبل وزراء وبرلمانيين وسياسيين وصحافيين فرنسيين على خلفية إعلانه تضامنه مع فلسطين، وذلك عقب كتابته منشورًا في منصة "إكس" قال فيه: "كل صلواتنا من أجل سكان غزة الذين يقعون مرة أخرى ضحايا لهذه القصف الظالم الذي لا يستثني النساء ولا الأطفال".

فعقب هذا المنشور، خرج وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان متهمًا بنزيما بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين في لقاء تلفزيوني.

وفتحت تصريحات وزير الداخلية شهية السياسيين والصحافيين الفرنسيين للهجوم على بنزيما، إذ قالت البرلمانية فاليري بواييه في صفحتها على موقع "إكس": "إذا كان كريم بنزيما مرتبطًا بجماعة الإخوان المسلمين، فيجب علينا على الأقل أن نسحب منه الكرة الذهبية (عقوبة رمزية)، ولكن أيضًا وقبل كل شيء جنسيته الفرنسية"، مطالبة بسحب الجنسية الفرنسية والكرة الذهبية من كريم بنزيما لاعب الاتحاد السعودي.

وتضمنت حملة تشويه بنزيمة، إضافة إلى وزير الداخلية جيرالد دارمانان، عدة رموز سياسية فرنسية، منها الوزيرة السابقة النائبة بالبرلمان الأوروبي نادين مورانو التي صرحت لقناة "سي نيوز" وإذاعة "أوروبا ١"، بأن بنزيما اختار معسكره وبات "عميلًا للبروباغندا (الدعاية) التي تمارسها حماس وتهدف لتحطيم إسرائيل".

وجاء دور السياسي اليميني المتطرف جون مسيحة في الهجوم على نجم ريال مدريد السابق، فقال "إن بنزيما يشعر بالارتباط بالأمة الإسلامية أكثر من فرنسا وهو مثل الكثيرين فرنسي على الورق فقط".
أما محامي كريم بنزيما هيوز فيجييه، فقد أكد أن موكله يستعد لرفع دعوى قضائية بحق وزير الداخلية الفرنسي والمحرضين عليه.

٣. على مستوى ألمانيا

في المجتمع الألماني اليوم، يُنظر إلى دعم إسرائيل على أنه شرط أساسي لهوية ألمانية جماعية حديثة البناء. وفي حين أن درجة من الحساسية تجاه إسرائيل تبدو مفهومة بالنظر إلى تاريخ ألمانيا الوحشي المعادي للسامية، فقد أصبحت القضية أكثر إشكالية في السنوات الأخيرة، حيث يتم التأكيد على المسؤولية عن أمن إسرائيل بشكل متزايد من حيث الحاجة إلى توفير "ملاذ آمن" لليهود الإسرائيليين، وهو ما أكده خطاب المستشارة الألمانية آنذاك أجيلا ميركل أمام الكنيست عام ٢٠٠٨ حيث أعلنت أن أمن إسرائيل جزءً لا يتجزأ من سبب وجود ألمانيا. وبالمثل، أشارت وزارة الخارجية الألمانية، في مقترحات استراتيجية الجيش الألماني لعام ٢٠١٦ ، إلى "المسؤولية الخاصة" لحماية "أمن إسرائيل"، و"الحق في الوجود" كأولويات استراتيجية للسياسة الخارجية والأمنية الألمانية.

فيما يتضح موقف ألمانيا من الاعتراف بالدولة الفلسطينية من خلال تصريح المستشار الألماني، أولاف شولتس، عقب اجتماع مع الرئيس الفلسطيني في برلين في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢، من أنه يرى أن الوقت ليس مناسباً للاعتراف بدولة فلسطينية، داعيًا إلى حل تفاوضي بين إسرائيل والفلسطينيين، قبل تغيير الوضع الحالي لفلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة.
ويبدو أن الموقف الألماني الذي عبر عنه شولتس، متناسقًا مع الموقف الأمريكي، الذي عبر عنه الرئيس جو بايدن بقوله إن خيار حل الدولتين هدف بعيد جداً. وكان قد عارضت ألمانيا إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مشروع قرار تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبيه (٨٧) صوتاً في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يطالب محكمة العدل الدولية إبداء "رأي استشاري" في مسألة الاحتلال الإسرائيلي لأراض فلسطينية، وتحديد "العواقب القانونية لانتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير"، بالإضافة إلى إجراءاتها "لتغيير التركيبة الديموغرافية لمدينة القدس وطابعها ووضعها"، واعتماد إسرائيل تشريعات وإجراءات تمييزية لتكريس هذه السياسة غداة تولي بنيامين نتانياهو رئاسة حكومة هي الأكثر يمينية بتاريخ إسرائيل.

و في الوقت التي تدين فيها ألمانيا أعمال بعض الفصائل الفلسطينية باستهداف الداخل الإسرائيلي، هي أيضاً تعطي الحق إلى إسرائيل بالرد والدفاع عن النفس. وبينما تؤكد ألمانيا دائماً حق إقامة الدولتين، وترفض دوماً بناء المستوطنات، إلا أنها ترى أن الوقت ليس مناسباً للاعتراف بدولة فلسطينية.
أي أن الموقف الألماني يتصف بالتعقيد والحساسية بالنسبة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تعقيدات الموقف الألماني تتمثل بعدّة زوايا أولها أن ألمانيا لديها نظرة انتقادية لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، ولديها أيضًا قلق من أوضاع حقوق الانسان في إسرائيل. كما أن ألمانيا أيضاً هي أكبر دولة

في الاتحاد الأوروبي، الذي يدعم بدوره الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً. ومن زاوية أخرى "فإن ألمانيا تعتبر أهم شريك لإسرائيل، بعد الولايات المتحدة، ولأسباب تاريخية هناك دعم ألماني لإسرائيل".

- **فيما يتعلق بالإجراءات السياسية:**

عقب بدء عملية طوفان الأقصى، أدان المستشار الألماني أولاف شولتس، هجوم حركة حماس على الكيان الإسرائيلي، مؤكدًا أن برلين لن تتخلى عن هدفها المتمثل في جعل أصدقائها الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يريدون السلام يعيشون جنبًا إلى جنب دون إرهاب.
كما أن المستشار الألماني، كان ضمن بيان مشترك صادر عن فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، وخلال البيان، تم الإعراب عن الدعم الثابت والموحد لدولة إسرائيل والإدانة القاطعة لحركة "حماس" وأعمالها الإرهابية المروعة، وتم التأكيد أنه لا مبرر ولا شرعية للأعمال الإرهابية التي تقوم بها "حماس" ويجب إدانتها عالمياً، فضلًا عن دعم إسرائيل في جهودها للدفاع عن نفسها وشعبها ضد الفظائع المماثلة، زاعمين أنهم يقرون بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وندعم اتخاذ تدابير متساوية من العدالة والحرية للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وأن حماس لا تمثل هذه التطلعات وليست تقدم للشعب الفلسطيني شيئًا سوى المزيد من الإرهاب وسفك الدماء".

وعقب هذه التصريحات، أوقفت ألمانيا الأموال المخصصة لمساعدات التنمية للفلسطينيين. ومع ذلك، فإن هذا لا ينطبق على المساعدات الإنسانية، فقد أعلنت وزيرة الخارجية الفيدرالية أنالينا بيربوك، في برنامج "بيزنهيرتس" على قناة إن تي في، أن التعاون التنموي والمساعدات الإنسانية "شيئان مختلفان"، معقبة: "أعتقد أنه سيكون أمراً قاتلاً أن نقول الآن ببساطة إنه لا ينبغي لنا بعد الآن تقديم المساعدات الغذائية، على سبيل المثال". وهو ما أكدته وزيرة التنمية والتعاون الدولي سفينيا شولتسه، أنها بصدد إجراء مراجعة للمساعدات التي تقدمها للفلسطينيين، إذ إن برلين كانت دومًا حريصة على التحقق من قصر استخدام التمويلات على أغراض سلمية، مضيفة: "غير أن هذه الهجمات على إسرائيل أحدثت صدعًا كبيرًا، تسببت في أننا سنراجع مجمل تعاملاتنا مع الأراضي الفلسطينية"، وأردفت قائلة إن بلادها ستبحث مع إسرائيل أفضل السبل لخدمة مشروعات التنمية في المنطقة بالتنسيق مع شركاء دوليين.

وفي سياقٍ متصل، زار المستشار الألماني أولاف شولتس إسرائيل، يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣، وخلال هذه الزيارة أدلى بتصريحات عديدة حول عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة، مؤكدًا وقوفه إلى جانب إسرائيل في "الدفاع عن نفسها"، وحث أجهزة الأمن الألمانية على عدم التسامح مع أي تظاهرة تشهد تضامنا مع المقاومة الفلسطينية التي تكافح الاحتلال الإسرائيلي، و أن "أمن إسرائيل هو من المصالح الوطنية الألمانية، فهذا ينطبق بالذات في الساعات الصعبة مثل هذه الساعات. ونحن سنتصرف وفقا لهذا".
ووصف شولتس الهجوم الذي شنته حماس بأنه "همجي" و"مثير للغضب"، مؤكدًا أن "إسرائيل لها الحق في أن تدافع عن نفسها في وجه هذه الهجمات البربرية وأن تحمي مواطنيها وأن تلاحق المهاجمين".

وأكد وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس، أن "ألمانيا تقف إلى جانب إسرائيل، وإلى جانب شعبها"، مكررًا رسالة التضامن التي نقلها شولتس خلال زيارته إلى تل أبيب، واعدًا بدعم الجيش الإسرائيلي بكل ما يحتاجه.
وفيما يتعلق بقصف المستشفى المعمداني في قطاع غزة، قال بيستوريوس بأنه لا يرى أن إسرائيل تتحمل المسؤولية، مضيفًا، في تصريحات للقناة الثانية بالتلفزيون الألماني(ZDF) :" كل شيء يشير إلى أنه لم يكن الإسرائيليون (من فعلوا ذلك)".
وتابع بيستوريوس أن "إسرائيل ليست دولة إرهابية، ولكن حماس منظمة إرهابية. ولهذا السبب يجب افتراض أن صاروخًا تم توجيهه بالخطأ في حالة اليأس هو الذي أدى إلى سقوط هؤلاء الضحايا البائسين".

كما أعلنت وزارة الدفاع الألمانية أنها وضعت في تصرّف إسرائيل طائرتين مسيّرتين حربيتين من طراز "هيرون تي بي" لكي تستخدمهما تل أبيب في ردّها على الهجوم المباغت الذي شنّته عليها حركة حماس السبت الفائت انطلاقا من قطاع غزة، قائلة: "القوات المسلّحة الألمانية تستأجر حاليًا خمس طائرات بدون طيار من هذا الطراز تُستخدم بشكل خاص لتدريب الجنود الألمان" في موقع في إسرائيل.

فيما أعربت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك عن تحفظاتها بشأن وقف إطلاق النار الإنساني المحتمل الذي تدعمه عدة الدول، مؤكدة أنه لا يمكن احتواء الكارثة الإنسانية إذا استمرت فصائل المقاومة التي تحكم قطاع غزة، وحينها لن يكون هناك أمن ولا سلام لا لإسرائيل ولا للفلسطينيين.

بينما دعت وزيرة الداخلية الألمانية نانسي فيزر، إلى ترحيل داعمي حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من البلاد طالما كان ذلك ممكنًا، وذلك بالتزامن مع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عقب عملية الطوفان التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية.
وأضافت فيزر أنها لن تسمح بانتشار "الكراهية والعنف" في برلين، وطالبت المواطنين بالإبلاغ عن أي "دعاية" داعمة لحركة حماس.

- **فيما يتعلق بالحق في التظاهر والاحتجاج السلمي:**

جاءت ألمانيا من الدول الأكثر تشدداً في قمع التظاهرات المتضامنة مع القضية الفلسطينية تزامناً مع قصف غزة، رغم أن الفقرة الأولى في المادة الـ ٨ من الدستور الألماني تشير إلى: "لجميع الألمان الحق في التجمع بشكل سلمي بلا سلاح بدون تسجيل أو طلب إذن"، ويتعين وجود عقبات وعوائق كبيرة في حال أريد تقييد هذا الحق في التجمع وفرض حظر على المظاهرات؛ إذ يجب أن يكون للحظر مبررات قوية، كما تؤكد أعلى محكمة ألمانية، المحكمة الدستورية العليا، بوضوح.

ولكن هناك بعض الممنوعات والمحظورات المفروضة على التظاهرات المؤيدة لفلسطين، حيث يُعاقب بالسجن حتى ثلاث سنوات أو بغرامة مالية من يخالف المادة (٨٦ أ) من قانون العقوبات، أي نشر أو استخدام رموز أو علامات لمنظمات مناهضة للدستور وإرهابية. وفي سياق المظاهرات في ألمانيا حول النزاع في الشرق الأوسط، يُحظر استخدام أعلام المنظمات المصنفة إرهابية:

"حماس،" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، و"الجهاد الإسلامي الفلسطيني"، و"حزب الله"، حسب جواب وزارة الداخلية في بريمن على سؤال وجهته مؤسسة ARD الإعلامية العمومية في ألمانيا. كما تحظر العلامات واللافتات التي تدعم الهجوم الإرهابي لحماس على إسرائيل، وكذلك تمنع اللافتات التي تدعو بشكل علني إلى القتل والاغتصاب واحتجاز الرهائن وتشجيع العنف ضد إسرائيل واليهود (الفقرة ١٤٠ في قانون العقوبات)، كما يُعتبر حرق العلم الإسرائيلي فعلاً إجرميًا يعاقب عليه القانون، وقد تم تعديل مادة في قانون العقوبات قبل ثلاث سنوات، بحيث أصبح حرق جميع الأعلام ممنوع بشكل قانوني.

والجدير بالذكر، أن السلطات الألمانية في ١٣ مايو ٢٠٢٣، رفضت أيضًا منح تراخيص لمظاهرات وتجمعات مؤيدة للفلسطينيين ببرلين بمناسبة ذكرى النكبة، وقالت الشرطة الألمانية إن هذه الفعاليات تتضمن دعوة إلى الكراهية، وتنكر حق إسرائيل في الوجود،

وظهر هذا التشدد بشكل جلي، من خلال حظر مظاهرات التضامن مع الفلسطينيين منذ ١١ أكتوبر الجاري، فقد تم حظر مظاهرة كان من المقرر تنظيمها في برلين، في وقت شارك فيه نحو ٧٥٠ شخصًا في مظاهرة بمدينة فرانكفورت، حيث أوقفت الشرطة لفترة وجيزة ١٠٠ شخص بحجة التحقق من الهوية، وأعلنت الشرطة الاتحادية الألمانية، أنها ستعمل على الملاحقة القضائية وفق الأدلة، بعد تحديد هويات جميع الأشخاص الذين رفضوا مغادرة المظاهرة.
وبالرغم من الحظر، فقد خرج آلاف المتظاهرين بمختلف المدن الألمانية، في مسيرات تضامنية مع فلسطين. فعلى سبيل المثال، في العاصمة برلين، سار نحو ٦ آلاف شخص من منطقة أورانينبلاتز إلى ساحة هيرمانبلاتز في مظاهرة تحت شعار "تخلصوا من الاستعمار ضد الاضطهاد العالمي"، كما أقام متظاهرون في برلين صلاة جنازة الغائب على ضحايا العدوان الإسرائيلي في فلسطين. وفي مدينة دوسلدورف، شارك نحو ٧٥٠٠ شخص في مظاهرة مؤيدة لفلسطين.
وفضت السلطات، يوم ١٥ أكتوبر، احتجاج سلمي - قبل أن يبدأ - في ساحة بوتسدام ببرلين، بسبب "تدفق أعداد كبيرة من الأشخاص الحاملين للشعارات المؤيدة لفلسطين"، واعتقلت على إثرها الشرطة ١٢٧ شخصًا، كما حظرت السلطات الألمانية ارتداء "الكوفية" الفلسطينية في المدارس، وصار وجود الأعلام والرموز المؤيدة لفلسطين سببًا كافيًا لدى السلطات لفض التظاهرات و المسيرات و اعتقال المشاركين فيها.
وأعلن متحدث باسم الشرطة، أن شرطة برلين وافقت على طلبين لتنظيم مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين، وكان طلب التصريح بهما مقدم على أنهما وقفتين صامتتين.
ولكن تم رفض السماح بسبعة على الأقل، بما في ذلك واحدة تحت شعار (يهود برلين ضد العنف في الشرق الأوسط) والأخرى تحت شعار (شباب ضد العنصرية)، وتم اعتقال ١٩٠ شخصًا على الأقل خلال احتجاجات.
والجدير بالذكر، أن قرارات المحاكم في ألمانيا بشأن السماح بالمظاهرات تختلف حسب مكان المظاهرة والمنظمين، ويعود ذلك لأن السلطات يجب أن تقيَم، قبل المظاهرة، المخاطر لتحديد احتمال وقوع مخالفات وجرائم.

في المقابل، سمحت السلطات الألمانية، بتنظيم مظاهرة كبيرة في برلين يوم الأحد الموافق ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث سيكون الهدف الأساسي ضد معاداة السامية والتضامن مع إسرائيل، وسيكون المتحدث الرئيسي في الحدث الذي يقام عند بوابة براندنبورغ، الرئيسَ الألماني فرانك فالتر شتاينماير، ويتوقع المنظمون مشاركة نحو ١٠ آلاف شخص، ومن المقرر أن يلقي سفير إسرائيل بألمانيا، رون بروسور، كلمة في هذا الحدث أيضًا.

ويقول إسلام حسني، مصري مُقيم في ألمانيا، أنّه رغم السماح بالتظاهر للمتضامنين مع الاحتلال الإسرائيلي ورفع أعلامهم، أعلنت بعض الجامعات عدم السماح بالتظاهر داخل حرمها لدعم القضية الفلسطينية، ويتعرض كل من يعلن تضامنه مع القضية على مواقع التواصل الاجتماعي للإيذاء في عمله، فعلى سبيل المثال مُنع طبيب مصري من استلام مناوبة عمله في المستشفى، وأُوقف عن العمل لمجرد كتابته تدوينة أعلن فيها تضامنه مع غزة.

وأكد أن هذه الإجراءات تشمل العرب والمسلمين وحتى الألمان المناصرين للقضية الفلسطينية، كما أنّ أي مُقيم سواء للعمل أم الدراسة مُهدد بالاعتقال أو الترحيل في حالة ثبوت تعاطفه مع غزة.

- **<u>فيما يتعلق بالحق في التعبير عن الرأي:</u>**

واستمرارًا لسلسلة الانتهاكات لحق التعبير والرأي، فقد أعلن المستشار الألماني أولاف شولتز، في بيان بالبرلمان الألماني "بوندستاغ"، أنه من المقرر حظر شبكة "صامدون" الفلسطينية، التي احتفلت في شوارع برلين بـ"واحدة من أكبر الهجمات الإرهابية"، إذ أنه وفقًا لـ"هيئة حماية الدستور" (الاستخبارات الداخلية)؛ فإن "صامدون" معادية لإسرائيل وهي جزء من "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، معلنًا أيضًا فرض حظر على أنشطة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في ألمانيا بعد عملية طوفان الأقصى.

وقالت الناشطة الصحفية المصرية "بسمة مصطفي": "أواجه قيودًا مفروضة على حرية التعبير، كمهاجرة في ألمانيا وتهديدات بالطرد لأنني أدافع عن فلسطين رغم ادعاء برلين أنها تمتلك قيمًا ديمقراطية".

- **<u>فيما يتعلق بالحق في العمل:</u>**

لم تختلف الأندية الألمانية عن توجهات الحكومة الألمانية في التضييق على داعمى القضية الفلسطينية، فقد أنهى نادى ماينز الألمانى، عقد لاعبه الهولندى من أصول مغربية **أنور الغازى** بعد نشره تدوينة تعلن تضامنه مع فلسطين ضد العدوان الغاشم من قبل الكيان الصهيوني، وجاء ذلك بعد شهر واحد فقط من انضمامه للفريق فى صفقة انتقال حر، ورغم أن اللاعب قام بحذف التدوينة بعد الهجمة الشرسة التي تلقها من جماهير النادي، إلا أن النادي الألماني سلط أكبر عقوبة ممكنة، وقام بفسخ التعاقد معه.

فيما يتعرض عيسى العيدوني، لاعب منتخب تونس ونادي يونيون برلين الألماني إلى هجمة شرسة، على مواقع التواصل الاجتماعي، من قبل جماهير النادي الألماني بسبب إعلان تضامنه مع فلسطين، وطالب أنصار النادي بضرورة فسخ العقد وإبعاد اللاعب عن صفوف الفريق بسبب مساندته للشعب الفلسطيني.

بينما شنت جماهير بايرن ميونيخ الألماني، حملة هجومية واسعة، ضد اللاعب المغربي نصير مزراوي، مدافع نادي بايرن ميونخ، عقب التعبير عن رأيه من خلال منشور يساند فيه فلسطين، ما دفع النادي إلى إجراء التحقيق في "تصرفات مزراوي"، على أن تكون هناك جلسة مع اللاعب، بعد عودته من المشاركة مع منتخب "أسود الأطلس".

٤. على مستوى بريطانيا

لا يخفى على أحد أن دور بريطانيا هو السبب في وجود كيان العدو الإسرائيلي في قلب العالم العربي، خاصَّة في فلسطين، لما لها من أهمية عند المسلمين والعرب الشرفاء، ولذلك، لم يختلف الدور البريطاني حاليًا عقب عملية طوفان الأقصى، إذ إن مواقف المملكة المتحدة يأتي بناء على تبني الرؤية الإسرائيلية ودعمها، فإسرائيل تبقى كمخفر متقدم لصالح أهدافهم وبما يحقق إضعاف العرب بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، وإبقائها متوترة كي لا تحقق النمو والاستقرار.

- **فيما يتعلق بالإجراءات السياسية:**

أثناء حديثه للمرة الأولى عن الأوضاع في غزة أمام مجلس العموم في انعقاده الأول منذ بداية الحرب الفلسطينية الإسرائيلية الحالية، قال رئيس الوزراء البريطاني ذي الأصول الهندية ريشي سوناك، إن حل الأزمة بين غزة وإسرائيل سيكون في حل الدولتين، معلنًا أن بريطانيا ستنفق ١٠ ملايين جنيه إسترليني إضافية على المساعدات الإنسانية لغزة حيث مات الآلاف جراء الغارات الجوية الإسرائيلية بينما يعيش المئات في القطاع دون كهرباء ومياه.

ولكن يبدو أن الموقف البريطاني تجاه الحرب بين غزة وإسرائيل قد تغير، حيث أنه في يوم ١٢ أكتوبر الجاري، أعلنت الحكومة البريطانية نشر تجهيزات عسكرية للمراقبة البحرية والجوية في شرق البحر المتوسط "لدعم إسرائيل وتعزيز الأمن الإقليمي ومنع أي تصعيد"، في ظل الحرب بين الدولة العبرية وحركة حماس.

وقال مكتب رئيس الوزراء البريطاني ريشى سوناك، إن لندن ستنشر سفينتين تابعتين للبحرية الملكية البريطانية وطائرات هليكوبتر وطائرات مراقبة في شرق المتوسط دعمًا لإسرائيل وتعزيزًا للاستقرار الإقليمى.

وذكرت مكتب سوناك، في بيان: "ستبدأ الدوريات البحرية وطائرات المراقبة العمل في المنطقة اعتبارًا من الجمعة لرصد التهديدات للاستقرار الإقليمي، مثل نقل الأسلحة إلى جماعات إرهابية"، موضحة أن التجهيزات العسكرية المرسلة تشمل طائرة من طراز "بي ٨" وسفينتين تابعتين للبحرية الملكية، وثلاث مروحيات من طراز "ميرلين" وسرية من مشاة البحرية الملكية.

وقالت مكتب سوناك، إن العسكريين سيكونون في وضع تأهب لتقديم "دعم عملي" لإسرائيل وضمان "الردع"، مستكملًا: "ستدعم فرقنا العسكرية والدبلوماسية في أنحاء المنطقة الشركاء الدوليين لإعادة إرساء الأمن وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى آلاف الضحايا الأبرياء لهذا الهجوم الهمجي من إرهابيي حماس".

ووجّهت وزيرة الداخلية البريطانية سويلا برافرمان، رسالة إلى كبار قادة الشرطة في إنجلترا وويلز، تحذرهم من أي مظاهر لدعم حركة "حماس" في الشوارع، عقب الهجوم الذي شنته الحركة داخل إسرائيل، مطالبة الشرطة باستخدام القوة الكاملة لمنع ظهور ما وصفته بـ"رموز أو شعارات معادية لإسرائيل في شوارع البلاد، وخاصة في الأحياء التي تقطنها الجالية اليهودية".
وشددت وزيرة الداخلية على أن كل من يرتدي زي الحركة، أو يردد شعاراتها، أو يحمل رايات وصور تؤيدها "يخل بالنظام العام، ويرتكب جريمة جنائية يعاقب عليها القانون".
كما تقدمت وزيرة الداخلية البريطانية بمقترح للشرطة لتجريم رفع الأعلام الفلسطينية والهتافات المناصرة للدول العربية بالمظاهرات، باعتبار أن "التلويح بالعلم الفلسطيني أو ترديد هتاف يدعو إلى حرية العرب في المنطقة قد يكون جريمة جنائية".
وقالت: "أن أشجع الشرطة على النظر فيما إذا كانت هتافات مثل: "من النهر إلى البحر، فلسطين ستتحرر" تعبر عن رغبة عنيفة في محو إسرائيل من العالم، وما إذا كان استخدامها في سياقات معينة قد يكون مقبولاً أو يرقى إلى مستوى العنصرية المشددة".
وعقبت جماعات التضامن مع فلسطين في لندن، بأن هذه الرسالة شكلت "سابقة خطيرة في إنكار الحقوق الديمقراطية، لكنهم ما زالوا يتوقعون خروج عشرات الآلاف" في مسيرة عبر العاصمة لدعم فلسطين". ووصف مدير حملة "التضامن مع فلسطين"، إحدى المجموعات الست المنظمة للمسيرة، رسالة برافرمان، بأنها "اعتداء على الحق الأساسي للمواطنين البريطانيين في إظهار التضامن مع الرغبة المشروعة للشعب الفلسطيني في إعمال حقوقه".

كما توجّه رئيس الوزراء البريطاني سوناك، في ١٩ أكتوبر الجاري، إلى إسرائيل، لزيارتها، وخلال الزيارة أعلن قائلًا: «إننا بجانبكم، نريدكم أن تنتصروا»، مؤكدًا: «بريطانيا تقف مع إسرائيل ومن الضروري إيصال مساعدات إنسانية لغزة، باعتبار أن الفلسطينيين ضحية ما فعلته حماس».

- **<u>فيما يتعلق بالحق في التظاهر والاحتجاج السلمي:</u>**

ورغم توجّيه وزيرة الداخلية البريطانية سويلا برافرمان، كبار قادة الشرطة في إنجلترا وويلز، باستخدام القوة الكاملة لمنع ظهور ما وصفته بـ"رموز أو شعارات معادية لإسرائيل في شوارع البلاد، إلا أن العديد من المظاهرات انطلقت في قلب العاصمة البريطانية لندن مانشستر وأدنبره وغلاسغو ومدن أخرى واحتشد فيها خلفيات سياسية مختلفة، مثل الشبكة الدولية ليهود مع فلسطين، وحزب العمال الاشتراكي البريطاني، وجمعية نساء ملونات، وأعلنوا كل الدعم للفلسطينيين.

ولعل أبرز التظاهرات، هي التي بالقرب من مقر هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، قبل تظاهرة قرب البرلمان ومقر إقامة رئيس الوزراء ريشي سوناك في داونينغ ستريت، فلقد ألقى بعض المتظاهرين طلاء أحمر على واجهة مقر شبكة "بي بي سي"، وأعلنت مجموعة "بالستاين أكشن" مسؤوليتها عن العمل متهمة الشبكة بتواطؤ "يلطخ يديها بالدماء" على خلفية تغطيتها للحرب، فيما رفع البعض خلال مظاهرة لندن أعلامًا فلسطينية ولافتات كتبت عليها شعارات بينها "الحرية لفلسطين"، و"أوقفوا المجزرة"، و"العقوبات لإسرائيل."

وقد اعتقلت الشرطة البريطانية، ثلاثة أشخاص خلال مظاهرة أمام السفارة الإسرائيلية في لندن، واعتقلت أربعة أشخاص آخرين في ساحة القديس بطرس، كما أعلنت شرطة مانشستر الكبرى، أنه تم اعتقال أربعة أشخاص للاشتباه في خرقهم للسلام، وتظهر لقطات فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي شاباً مع العلم الفلسطيني ملفوفاً حول كتفيه، وهو يسير نحو سيارة شرطة من قبل حشد من الضباط. وأفيد عن اعتقال شابة تبلغ ٢٢ عامًا في ساسكس في جنوب شرق إنكلترا، للاشتباه في إلقائها خطابًا مؤيدًا لحماس.

- **<u>فيما يتعلق بالحق في التعبير عن الرأي:</u>**

وفي سياقِ متصل لقمع حق التعبير عن الرأي، أعلنت هيئة النقل في لندن، أن سائق مترو الأنفاق الذي قاد هتاف "فلسطين حرة حرة" في قطار أنفاق لندن تم إيقافه عن العمل انتظاراً لمزيد من التحقيق في الحادث.

والجدير بالذكر، أن سائق خدمة الخط المركزي قال "حرة، حرة"، فيما رد الركاب عليها "فلسطين" - وهو هتاف شعبي في الاحتجاجات - مما أدى إلى الضغط لإقالة السائق.

وقال غلين بارتون، الرئيس التنفيذي للعمليات في هيئة النقل في لندن: "لقد أجرينا تحقيقًا عاجلاً وشاملاً في اللقطات التي تظهر سائق مترو الأنفاق يسيء استخدام نظام PA ويقود الهتافات في قطار الخط المركزي، وتم الآن تحديد هوية السائق وإيقافه عن العمل بينما نواصل التحقيق الكامل في الحادث بما يتماشى مع سياساتنا وإجراءاتنا".

- **<u>فيما يتعلق بالحق في العمل:</u>**

فيما أعلنت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، أنها تحقق مع ٦ من صحفييها العرب بعد إشادتهم على منصة "إكس" بعملية طوفان الأقصى، التي تشنها المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، بينما تراجعت الهيئة عن وصف أنصار القضية الفلسطينية بأنهم مؤيدون لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأفادت تقارير بريطانية بأن "بي بي سي" أوقفت عن العمل ٦ من مراسلي فرعها العربي. ونتيجًة لذلك، شهدت "بي بي سي" عدة استقالات، خاصًة لمساهمتها في قصف مستشفى المعمداني، عقب نشر تقرير بعنوان "هل تبنى حماس الأنفاق أسفل المستشفيات والمدارس؟"، وأبرز هذه الاستقالات هي: مراسل "بي بي سي" في شمال إفريقيا الصحفي التونسي بسام بوني، و الصحفي اللبناني إبراهيم شماس.

- **<u>فيما يتعلق بالرياضة:</u>**

وقد تباينت ردود الفعل على مستوى الرياضة البريطانية، فقد انتقدت وزيرة الثقافة والإعلام والرياضة البريطانية لوسي فريز، قرار اتحاد كرة القدم بسبب قرار عدم إضاءة قوس استاد "ويمبلي" بألوان العلم الإسرائيلي قبل المباراة الودية بين إنجلترا وأستراليا، والسماح فقط بالأعلام وقمصان اللعب وغيرها التي تعكس هوية مشجعي المنتخبات المتنافسة داخل الاستاد.

وقالت فريزر إنها شعرت "بخيبة أمل شديدة" بسبب القرار نظراً لأن قوس الملعب الوطني لكرة القدم الإنجليزية قد حمل سابقاً اللونين الأصفر والأزرق تعبيراً عن التضامن مع أوكرانيا بعد الحرب الروسية.

وذكرت صحيفة "ميرور" الإنجليزية أن عدداً من نجوم كرة القدم العرب والمسلمين أبلغوا أنديتهم في الدوري الإنجليزي الممتاز برفض أي مظهر للتحيز تجاه إسرائيل أو عدم احترام شهداء فلسطين خلال

المباريات وأنهم سوف يتركون الملعب فوراً في حالة الإخلال بهذه البنود، كما كشفت الصحيفة أن أحد أندية الدوري الإنجليزي فصل بين اثنين من لاعبيه بعد أن اشتبكا بسبب اختلاف الآراء في ما يتعلق بأحداث غزة.

فيما وجه نادي أرسنال بيانًا عاجلًا للاعب وسط الفريق المصري محمد النني، عقب دعم اللاعب لفلسطين والقضية الفلسطينية، في ضوء ما يتعرض له الأشقاء الفلسطينيين في غزة خلال الأيام الماضية من جيش الاحتلال.
ووفقًا لصحيفة التليجراف البريطانية، فإن النادي حذر لاعبه من ردود الأفعال العنيفة التي قد يواجهها بسبب منشوراته، كما أن النادي لم يأمر لاعبيه بحذف رسائلهم أو استبدال الصور الرمزية لكنه أخبرهم بأي أي منشورات حول الموضوع يمكن أن يسبب الانزعاج أو الغضب بين قاعدة جماهيرهم العالمية.

التحليل العام

- إن ما يحدث على الساحة الدولية من تأييد مُعلَن لجرائم القتل والتدمير المُمارس على سكان غزة، دلالة على أنه لم يعد لدى الدول الغربية، وبالذات الولايات المتحدة، حاجة للتجمل بعبارات الدبلوماسية، الحقوق الإنسانية، الحرية والديمقراطية التي تتخذها شعارًا لها في المحافل الدولية، إذ أصبح تحقيق مصالحها هو الأولوية الذي تنطلق منه قراراتهم العنجهية المساندة لإسرائيل، دون أدنى اعتبار للشرعية الدولية.

- منذ انطلاق معركة "طوفان الأقصى" في ٧ أكتوبر، والحكومات الغربية من خلال استغلال وسائل إعلامها، تمارس ازدواجية فاضحة في المعايير: انحياز إلى إسرائيل لا يُوصف، وتبنّي أكاذيب وتلفيق أخبار زائفة مع تناقل قصص عن قتل أطفال وقطع رؤوس وذبح واغتصاب إسرائيليات، وكل ذلك من أجل تصوير إسرائيل على أنّها ضحية مظلومة، وقعت فريسة سهلة بين أنياب الفلسطينيين "المجرمين/الإرهابيين"، كل ذلك في ظل قيام الحكومات الغربية بغض النظر، عن كل الانتهاكات والمخالفات الإسرائيلية للقوانين والمعايير الدولية في قطاع غزة، من خلال استهداف المنشآت المدنية، وتنفيذ هجمات واسعة النطاق على البنى التحتية المدنية في غزة، وكذلك في الضفة الغربية، الخالية من حركة "حماس" التي تتحجج بها إسرائيل من أجل قتل الفلسطينيين، وهذا يدل أنّ "حماس" لم تكن سوى حجة من أجل تنفيذ ما تطمح إليه إسرائيل، وهو تهجير الفلسطينيين من غزة، والتخلّص منهم إلى الأبد.
- بينما اتهمت الدول الغربية، خلال الحرب الروسية الأوكرانية، أولاً وقبل كل شيء، موسكو بممارسة "العدوان على دولة ذات سيادة"، فضلاً عن اتهامها باحتلال وقصف مرافق البنى التحتية، من مستشفيات ومدارس ومنشآت للطاقة ومراكز حكومية مدنية، بلا أدلة ومن أجل أجندات سياسية باتت واضحة اليوم، ومن ثم، باتت تمد أوكرانيا بكل أنواع الأسلحة المتقدمة المتاحة من أجل الانتصار على روسيا، فضلًا عن أنها لم تتردد في الضغط على المحكمة الجنائية الدولية، لإصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، باعتبار "مجرم حرب"، في حين تدعم الدول الغربية رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، الذي يرتكب مجازر بشعة ضد أطفال فلسطين الذي بلغ عددهم 2,360طفل

وإصابة ٥,٣٦٤ آخرين حتى يوم ٢٤ أكتوبر، فضلًا عن أنه يقطع الوقود والكهرباء والماء عن قطاع غزة الذي يسكنه مليونا شخص!!!.

- **ولعل أبرز المنتقدين لهذه الازدواجية المعيبة، هو النائب الهولندي "ستيفان فان بارلي"**، الذي انتقد طريقة تعامل الغرب مع مجازر غزة مقارنة بما فعلوه مع الحرب الروسية على أوكرانيا، قائلًا: "عندما يضرب صاروخ روسي مستشفى في أوكرانيا، فإنها تُعد ذلك جريمة حرب، لكن عندما يحدث ذلك في غزه تتجاهلون، وعندما انفجر سد في أوكرانيا تقولون إن روسيا ارتكبت جريمة حرب، لكن عندما يموت مليونا شخص بسبب محاصرة (تل أبيب) لهم وحرمانهم من الماء والغذاء والدواء تتخذون وضعية الصامت، هذا يعني أن خطابكم وإنسانيتكم تتغير عندما يكون الفاعل إسرائيل".
وهناك مثالًا أخر على هذه الازدواجية، هو حينما أطلت رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين من كييف، واتهمت روسيا بقتل الأطفال وتفجير المدارس والمستشفيات والبنى التحتية، ودعت دول العالم إلى مواجهة ما اعتبرته في حينه "الإجرام الروسي"، ثم هي نفسها ظهرت قبل أيام في تل أبيب بمقطع فيديو وهي تعتمر خوذة، وتقف في صفّ الجهة القاتلة، وتقول: "نقدّم دعماً غير مشروط لإسرائيل من أجل الدفاع عن نفسها". حتى إنّ موظفي الاتحاد الأوروبي لم يستطيعوا تحمّل هذه الازدواجية وتبرير القتل، فتوجهوا بكتاب إلى فون دير لاين (وقعه ٨٤٢ مسؤولاً في المفوضية الأوروبية) واتهموها فيه بـ"إطلاق اليد لتسريع الجريمة في غزة"، كما انتقدوها على تهشيم مصداقية الاتحاد الأوروبي.

- **ولم تكتف الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، بإعلان انحيازها الكامل للاحتلال الإسرائيلي، بل تعدى دعم الدول الغربية "بلاد الحرية والديمقراطية"، إلى ملاحقة الأصوات المناصرة للقضية الفلسطينية، ومنعها من التعبير عن الرأي، إما من خلال تهديدها أو ملاحقتهم واعتقالها أو حتى فصلها عن العمل، ما كشف مجددًا ازدواجية المعايير الغربية، ومدى عنصرية الغرب في تعامله مع القضايا التي تهم العرب والمسلمين.**
- ولم تقتصر الانتهاكات الحقوقية فقط على الحق في التعبير عن الرأي، بل شملت الحق في العمل والحق في الجنسية، وأيضًا الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي، والحق في الحرية، حيث طالت الإجراءات الغربية قمع المظاهرات المؤيدة للقضية الفلسطينية، بما فيها احتجاجات الطلاب الجامعيين، واستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياة لتفريق هذه التظاهرات، فضلًا عن اعتقال المشاركين في هذه التظاهرات، بالإضافة إلى تهديد بعض المسؤولين المؤيدين والضغط عليهم للعدول عن أرائهم المناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وامتدت هذه الانتهاكات إلى المطالبة بترحيل داعمي فلسطين وفصلهم من عملهم، وأيضًا وصلت إلى الرياضة، التي كانت تدعم بالأمس القريب كل ما يتعلق بأوكرانيا ضد روسيا، التي مُنعت من المشاركة في أي فعالية رياضية باعتبار أنها "دولة إرهابية"، في المقابل، اتجهت نفس هذه الدول إلى إنهاء عقود لاعبين دعمت غزة بعد تحويلهم للتحقيق، مع منع دخول الملاعب بالكوفية والأعلام الفلسطينية.

باختصار، إن تأييد السياسات الأمريكية الداعمة لإسرائيل ومجازرها ضد الفلسطينيين من قبل الدول الأوروبية وعلى رأسهم (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا)، يُعد انتهاكًا صارخًا لحرية الشعوب وحقهم في العيش بسلام في أوطانهم، ويتضح ذلك جليًا في أساليب قمعهم للمظاهرات السلمية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، ومناصرتهم للمقاومة كحق مشروع في الدفاع عن غزة، لإيقاف الانتهاكات الإسرائيلية التي تُرتكب بحق المدنيين الفلسطينيين، وكذلك التأييد الغربي المُعلن الذي كشف أوجه العداء السافر بنصرة الظالم على المظلوم صاحب الحق الشرعي، يقدم درسًا عمليًا واقعيًا للعرب والمسلمين، ليدركوا خطورة الأهداف الخفية المخطط لها من قبل الدول الغربية الكبرى، بتوحيد صفوفهم وتكاتفهم مع إخوتهم الفلسطينيين في غزة لنصرة الحق ودحض قوى الباطل.

وبناءً عليه، فإن المجتمع الدولي مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بالحفاظ على الحق الإنساني والتخلي عن إزدواجية المعايير وتوفير الأمن والاستقرار والسلام في منطقه الشرق الاوسط، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على خطوط ١٩٦٧، والاعتراف بحق الشعب في الاستقلال والسيادة.

المصري لحقوق الإنسان والتنمية